



خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة اختتام المناظرة الهامة التي نظمها مكتب التسويق والتصدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

في الحقيقة أن الكلمة التي أوجهها لك الآن ليست موجهة فقط للسادة المحترمين الحاضرين هنا في هذه القاعة بل هي موجهة الى كافة رعايانا حيث اتنا قطعنا الوعد على أنفسنا أن نحاسب أنفسنا في رأس السنة عندما نكون قد حصلنا على النتائج الأولية، لتجربة التأمين التي أقدمنا عليها في السنة الماضية. وإنني بكل شجاعة وبكل إقدام كنت قررت وكيفما قد تكون النتائج أن أقف أمام شعبي بعد سنة لأخاطبه بصراحة وحرية وحتى أصدقته القول وحتى لا يقال عني انني لا أقول له الحقائق، وأول خصلة يجب أن يتصف بها؟ ووشائج من القرى أول خصلة يجب أن يتصف بها وهي الصدق في القول حتى لا يظن أنه يستخف بشعبه أو أنه يزدرجه حتى يعتقد أن شعبه سوف يثق بالأكاذيب وهذا المبدأ هو من المبادئ التي لقنتني إياها والذي رحمه الله حينما كان ينصحنني دائما فيقول لي : يا بني إن شعبك شعب ذكي، إياك ثم إياك أن تكذبه القول فأصدقته القول بكل شجاعة وبكل جرأة؛ والله الحمد لست في حاجة لأكذب أو أقول لكم كلاما يمكن أن يشط عزائمكم بل الحظ والعمل والجهد، وفوق هذا كله عناية الله سبحانه وتعالى مكتنتنا لأن نأتي إليكم اليوم بعد سنة من التجربة لكي نعطيكم أولى النتائج لتجربة التأمين تلك التجربة التي قال عنها وزير التجارة منذ قليل بأنها خلقت ضجة في المجتمع وفي الأوساط، ضجة مفتعلة في بعض الأحيان وشيئا ما من الرعب الصادر عن حسن نية، ولكن كيفما كان الحال لم نصغ الى ما قيل آنذاك، وفهمنا أن ذوي النيات الحسنة سوف يقتنعون أثناء الطريق وأن أصحاب الضجة المفتعلة سيظلون يتكلمون الى ما لا نهاية له.

إن وزير التجارة قد أعطاكم منذ قليل بعض الأرقام وأعطي في خطاب رسمي بعض العبارات قد تكون غامضة علينا وعليكم فسأحاول أن أدرجها أمامكم حتى تصبغ في مستوى الجميع.

فبعد سنة من التجربة صدر المغرب للخارج 750 ألف طن من الحوامض — الليمون الحامض — ومن الخضر ومن السمك المصير ومن بعض منتجات الصناعة التقليدية.

وكل هذا الذي بعناه هو 77 مليار من الفرنكات من العملة الصعبة ليس بالدرهم ولكن بالعملة الأجنبية. ويمكن لي أن أقول لكم بأن بنك المغرب الذي هو الساهر والضامن لمعاملتنا النقدية في الخارج قد توصل بهذا القدر الذي هو 77 مليار بأنتمها.

وهذا القدر بعد أن توصل به البنك كان بعد أن نقصت مصاريف النقل (طائرات، بواخر، الخ) وكذلك جميع المصاريف التي تدفع لبعض الوسطاء الضروريين.

أما تفصيل هذا القدر الذي هو 77 مليار فهو كالآتي :

هذه السنة توفر لنا من الليمون والحوامض 449 ألف طن بعناها بأربع وثلاثين مليار.



في السنة الماضية كان لدينا 423 ألف طن بعناها بـ 28 مليار فقط.

فهناك — إذن — فرق وهو 6 ملايين.

ولكن الفرق المهم هو أنه في السنة الماضية بعنا الكيلو بـ 65 فرنك بينما هذه السنة بعناه بـ 76 فرنك إذن 11 فرنك زائد في كل كيلو، وهذا يعني أننا سددنا لجميع منتجي الحوامض 18 مليار من الفرنكات وعلى أننا أخذنا منهم البضاعة عند خروجها من المغرب بـ 40 فرنك.

وفيما يخص الخضراوات أنتجنا هذه السنة 210 ألف طن فقط، بينما في السنة الماضية أنتجنا 285 ألف طن.

إذن هناك هذه السنة عجز يبلغ 75 ألف طن تقريبا من الخضر، ومع ذلك فقد ربح المغرب هذه السنة 23 مليار ونصف. والحالة أنه في السنة الماضية كان قد ربح 17 مليار فقط.

إذن هناك عجز وهو 75 ألف طن ولكن هناك زيادة بلغت 6 ملايين.

وفي السنة الماضية أدى الثمن للمنتجين الصغار وهؤلاء في الحقيقة هم الذين كنا نشفق عليهم لأن أصحاب الحوامض لهم رؤوس أموال ولهم أراضي كثيرة.

وكذلك الذين ينتجون الخضر فإنهم لا يملكون القدرة على شراء البذور والسماد ويضطرون للعمل ليل نهار لأن فلاحة الخضر ليست هي فلاحة الأشجار، ففي الشتاء تجدهم يعملون لتنتية — الشريحة — وفي الربيع تراهم يقضون يومهم في السقي وفي الصيف ينشرون السماد ويهيئون للسنة المقبلة.

وهؤلاء المساكين أدى لهم في السنة الماضية (أولئك السادة الوسطاء) 52 فرنك للكيلو، وهذه السنة أدينا هؤلاء الصغار 112 فرنك إذن هناك زيادة تقارب 90 في المائة بالنسبة للسنة الماضية ومع ذلك ربحت الدولة والله الحمد معهم 6 ملايين فرنك رغم أن 75 ألف طن غير موجودة.

لقد وزعنا على الفلاحين 6 ملايين فرنك وبلغ عدد هؤلاء الفلاحين 6000.

فإذا قدرنا أن معدل عائلة كل فلاح هو 5 أشخاص نجد أن 30 ألف شخص قد وزعت عليهم بمعدل 500 ألف لكل أسرة فهل تتصورون ماذا يمكن لأسرة في البادية لم تكن تحصل على شيء أن تحقق بـ 500 ألف فرنك، يمكنها أن تشتري بها ماشية، وأن تحسن حالتها بل فيها من يفكر في شراء سيارة، وكيفما كان الحال فيمكن أن نقول بأن الرواج إرتفع من جهة، وتحقق الترفيه عنهم من جهة أخرى.

هذا كله تحقق بالنسبة لهم زيادة على أن هناك مبلغ 6 ملايين سيكون طبعاً وزير المالية فرحاً بها.

والسمك المصير؟ في الحقيقة لا يمكننا أن نقول بأن مكتب التسويق قد تكلف بالسمك المصير هذه السنة كما كنا نتظر، لأنه كما في علمكم فإن سوق هذا السمك المعلق ليس السمك فقط بل جميع المنتوجات المصيرة — سوق تحتاج إلى تقنية كما تواجه بعض الصعوبات؛ ومن هناك كان من الصعب أن ندخل التجربة في الحين من غير أن نكون مستعدين حتى لا نكون، كما تقول العامة: « إلى بغاها كلها يخليها كلها » فإرتأينا أن يكون هو المكلف ولكن يترك الناس يمارسون عملهم على الطريقة القديمة.



ورغم أنه لم يتكلف من الأول الى الأخير ورغم أنه ينقصنا 450 ألف صندوق هذه السنة فإن الله قد يسر لنا الربح.

ففي السنة الماضية بعنا 1.900.000 صندوق بـ 20 مليار فرنك وفي هذه السنة بعنا فقط 1.450.000 صندوق إذن ينقصنا 450 ألف صندوق؛ ومع ذلك فقد ربحنا الدولة بفضل الله 20 مليار، وهذا يدل على أن الطرق التي استعملت والاستقامة المتوفرة ونماذج الاتصال كل ذلك يمكن أن ييسرننا بالربح والسبب في هذا هو أنه كما في علمكم أن موسم صيد السمك لم يكن منتجاً بالقدر الذي كنا نتوقع.

بقيت مشكلة الصناعة التقليدية هذه المشكلة درستها شخصياً في مجلس موسع مع السادة ممثلي غرف الصناعة التقليدية فوجدنا أن هناك عدة صعوبات منها ما هي ناشئة منا ومنها ما هي آتية من بعض الدول المزاحمة.

فليبدأ بالصعوبات الناشئة منا، كما في علمكم فيما يخص الفلاحة يمكن لمكتب التسويق والتصدير أن يتبع الانتاج منذ غرسه الى يوم جنيه ويراقب نوع البذور وجودتها سواء كانت خضراوات أو حوامض يعني أن يتبع العمل من أوله الى أواخره.

أما منتجات الصناعة التقليدية فلا يمكن أن يتبعها من أولها الى آخرها.

والمثال هو أننا نتوصل — بزرية — لا نراها إلا وهي جاهزة؛ أما نوع الصوف الذي صنعت منه، وجودته، والتمن الذي اشترت به الصوف، وجودة الصباغة التي صبغت بها، ذلك شيء ليس في يدنا بل ربما هناك بعض المحكرين الذين يفعلون ما يشاؤون سواء بالنسبة لنوعية الصوف، أو وجودتها، أو لونها.

لذلك قررنا أن نقضي على هذا الاحتكار؛ فمثل هذا يحصل في الجلود وفي أشياء أخرى.

ثانياً : كما في علمكم فإن الصناع لهم نفسية خاصة وليسوا بمنتجين كفلاحين، فهم ليسوا مضطرين للاستيقاظ مبكرين والاهتمام بمواشيهم، فيمكنهم أن يستيقظوا متى شاؤوا وأن يعملوا متى شاؤوا فهم خاضعون لمزاجهم ونشوتهم يظهر لهم في يوم أن يصنعوا مائدة طولها متر واحد وفي اليوم الآخر نصف متر ويزخرفونها حسب مزاجهم ويصبغونها بالطريقة التي تعجبهم، فإذا كانت تلك الألوان والأحجام توافقهم فليس من الضروري أن توافق ذوق ومزاج زبائنهم.

فالفلاح حينما يهيئ إنتاجاً جيداً فالدافع عنده هو تحقيق رغبة الذي سيستهلك إنتاجه؛ كذلك الصانع يجب عليه أن يراعي رغبة وذوق المستهلك، فلا ينتج حسب ذوقه هو وحده.

وبالطبع، فهناك وسائل لعلاج هذه الاضرار والعلل التي عرضت لكم، منها ما يتعلق بالصانع نفسه، يجب أن يغير أسلوب عمله، ويغير تفكيره ومنها ما هو متعلق بالدولة ومنها حماية الصانع من بعض المحكرين، وكذلك تنظيمات بعض التعاونيات، والتي تجعلهم حقيقة قادرين على العمل، وأنا شخصياً عندي تجربة سواء في قصر الرباط أو في ضريح سيدنا رحمه الله، إتفقت مع تعاونية، لأصحاب — الزليج — الحقيقة أن عملهم كان في غاية الجودة ولاحظت أن بعض الصناع لا يشتغلون ومع ذلك يقتسمون الأجرة مع العاملين في آخر الشهر، لأن الذي يعمل يؤدي للذي لا يعمل.

يمكنني أن أعطي هذا المثال وأعطي المثال فيما يتعلق بصناع الخشب، وما الى غير ذلك.



فهذه مناسبة أهيب فيها بجميع الصناع أن يتكثروا ويجمعوا في تعاونيات.
الدولة مستعدة لأن تخلق تعاونيات في ميدان الصناعة مثلما خلقتها في ميدان الفلاحة ومستعدة لأن تهيب لهم أناسا ينظمونها ويسهرون عليها لجمع شملهم.
وقضية الصناعة التقليدية تكلف بها مكتب التسويق والتصدير منذ فاتح يوليو سنة 1966 فقط، وأؤمل أن أستطيع في السنة المقبلة إعطاء بعض الأرقام تكون دالة على أن ما قمنا به عمل مهم.
قلت لكم انه فيما يتعلق بالصناعة التقليدية هناك أشياء تتعلق بنا، وأشياء تتعلق ببلاد أخرى.
ومن جملتها أن « الزريبة » المغربية تدخل الى بعض البلدان الأوربية، وخصوصا فرنسا أو البلاد التابعة للسوق الأوربية المشتركة بتمن يجعلها في الواقع صعبة المنال، والحالة هذه أن بلدانا مجاورة تنتسب للسوق المشتركة معفية من أداء التعريف الجمركية، فالمغرب سائر في الاتصال مع الدول المعنية لكي تتنحي هذه الصعوبات سواء في الناحية الفلاحية أو الصناعة التقليدية.
بل هناك بعض البلدان تلتجئ الى التدليس لا أريد أن أسميها لأن بيننا وبينها صداقة وتمثيل دبلوماسي، عمدت الى تزوير « الزريبة » التي تصنعها في بلادها، وتضع فوقها علامة المغرب، والحالة أنها ليست زراني المغرب.
فأطلب من الآن من وزير التجارة أن يتصل بوزارة الخارجية ليرى ما يمكن عمله سواء في إقامة دعوى في محكمة لاهاي أو وسيلة أخرى، لأن هذا تدليس وتزوير.
هذه — شعبي العزيز — النتائج التي يمكن أن نسعيها رسمية بالنسبة للتأميم.
ولكن الذي هو أكثر من كل شيء هي النتائج الاقتصادية والسياسية فيمكننا القول بأننا قد وصلنا الى هدفنا، يمكننا أن نقول بأننا قمنا بتجربة جريئة لم تكن مستعدين لها، وشمطنا على سواعدنا.
نعم هناك من يقول بأن بلادنا أقدمت على تجربة جريئة بكيفية مرتجلة.
ويمكنني أن أجيـب :
أولا : القرار لم يكن مرتجلا ولكن الطريقة كانت مواجهة البغته، لأنني أعرف المغاربة لأني واحد منهم.
فعندما كنت طالبا في المدرسة لا أشتر على العمل إلا بعد أن تبقى ثلاثة أشهر للامتحان.
هكذا حصل لنا عندما فكرنا في تأميم بنك المغرب وعندما قررنا أن نفصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي.
وجدنا رجال بنك الدولة إذ ذاك لولا أنهم واجهوا مسؤولية وعملا يجب بحق أن يقوموا به، لما تم ذلك.
40 سنة والمغرب يطالب بالاستقلال، ولكنه لم يفكر أن يستعمل الوسائل اللازمة حتى واجه الطوارئ وأنداك عمل اللازم.
فأنا أعرف أن المغاربة لم يكونوا ليقوموا بهذا العمل الجبار ويقدرُوا المسؤولية إلا إذا كان عندهم حافز،



والخافز هو أننا قررنا التأميم اليوم وقلنا لا بد أن نحققه.

فالتدابير لم تكن مرتجلة؛ قلنا آنذاك بأننا سنربح وكان آخرون يقولون بأننا سنخسر.

وحينما اتصلت بوزرائي إذ ذاك كان البعض منهم يقول : على كل حال، سيدنا يخمم.

ولما جاءت النتائج الجل في الوزراء الاقتصاديين الذين همهم المسألة قالوا، اننا ربحنا إذا لم نخسر قلت لهم اننا ربحنا، وما خسرنا.

قلت لكم في السنة الماضية اننا سوف نربح 17 مليار والحقيقة أننا لم نصل الى هذا الرقم لأننا كما قلت لكم كانت عندنا 75 ألف طن من الخضروات، و 450 ألف صندوق من السمك المصير وكذلك الصناعة التقليدية التي لم تصدر، ولهذا لم نصل إلا الى 12 مليار ونصف، إذن فالباقي من 17 مليار 4 مليار ونصف؛ فإذا جمعنا السمك المصير والفواكه المصيرة والزيتون وغير ذلك وأضفنا إليهما 450 ألف الغير المبيعة و 75 ألف طن الناقصة هذه السنة وقلة المحصول في هذا الموسم والزرابي والجلود الى غير ذلك سنصل الى 17 مليار من العملة الصعبة التي تكون قد دخلت الى صندوق الدولة.

فالتنتيجة النهائية التي وصلت إليها هي أنه كما كان فيما مضى أن أولئك الذين يصدرون الى الخارج كانوا يتركون أرباحهم في أوروبا ولا يدخلون إلا القدر الذي شاعوه ولا يدخلونه إلا بعد شفاعة من قريش بعد سنة أو سنتين أو 3 سنوات.

يمكن أن أقول لكم ان مليار من الفرنكات من العملة الصعبة دخلت في 15 يوما بدلا من ستة أشهر أو سنة.

بقي لنا ماذا سنعمل بـ 12 مليار ونصف من الربح.

هناك ما سينجز في هذه البلاد لأنها في حاجة الى كل شيء، ولكن الذي أطلبه من جميع المغاربة أن يتنبهوا إليه باهتمام الآن في هذه اللحظة التي أحاطهم فيها هو أنه إذا كانت على الدولة واجبات فلها كذلك حقوق بالنسبة إلينا جميعا.

فالدولة عليها تكاليف من الناحية الاجتماعية على الخصوص وهي تدري أن من وراء تلك التكاليف ربحا؛ فإذا عاجلت تربح مواطننا سليما وإذا علمت تربح إطارا جيدا للعمل، وإذا شغلت تربح نتيجة العمل الذي يقدمه العامل.

« فلينفق ذو سعة من سعته ».

هذه الآية تطبق على الفرد، أما الدولة فلا تدفع الصدقة؛ نعم ان الدولة بارة، بارة بأيتام من ضحوا في سبيلها، بارة بالعجزة تعطيهم التقاعد، بارة بالذين لا قدرة لهم على العمل.

أما الذين توفر لهم الأكل والشراب والعلاج والتعليم، فتطلب منهم أن يردوا لها في المستقبل الدين الذي عليهم.

فلو قررت أن أبني السد بـ 25 مليار، فمن أين آتي بالمهندسين.



وزارة الفلاحة محتاجة الى 247 مهندس لا تتوفر إلا على 81 فقط.

هذه السنة تخرج في أقسام البكالوريا 1200، بينما في السنة الماضية تخرج 1700؛ فقد نقص العدد 500 لأنهم أضاعوا وقتهم في اللهو، والتسكع، والاضرابات والشيء الذي لا قيمة له.

أما الذين سيتخرجون في الحسابيات فسوف لا يتعدون 117؛ ماذا سنفعل بهذا القدر؟ فمدرسة المحمدية للمهندسين في حاجة الى 120 طالبا والفلاحة والطب والجيش والطيران بماذا سنسد هذا الفراغ؟

هذه هي المشاكل الحقيقية التي أطلب من كل مغربي أن ينتبه لها.

وكل فلاح يريد أن يحصل على القدر الذي ذكرت كان كبيرا أو صغيرا، ذلك التاجر الذي ينتفع من الفلاح ذلك البقال إذا كانوا كلهم يريدون استمرار الانتفاع عليهم أن يسهروا على تربية أولادهم فلا يتركونهم يتسكعون لأنهم رأس مال ورأس المال إذا لم يجد من يديره فإنه يضيع ويضمحل.

إننا سنبنى سد وادي زيز وكذلك تساوت في أكتوبر المقبل ولكن هذه السدود تتطلب منا المهندسين.

فإذا لم يشمر المغاربة على مساعد الجد ويتعلموا فإننا لن نحقق شيئا.

سنبدأ في مرسى الناضور هذه السنة، ولكننا في حاجة الى مهندسين.

وإننا على استعداد لأداء أي ثمن، المسألة ليست مسألة مال، إننا على استعداد لأداء أي ثمن يطلب منا مهندس ولكن المسألة مسألة قلة.

فإذا أدينا لمهندس 500 ألف فرنك في الشهر أي ستة ملايين في السنة، وهياً لك المهندس أرضا سقوية تدر 5 أو 6 ملايين فإننا سنكون قد ربحنا.

إن جميع الدول اليوم في حاجة الى مهندسين ويمكن القول بأن فرنسا في حاجة الى 3000 أستاذ في الرياضيات، فعار علينا أن نترك أولادنا يضيعون أوقاتهم في الشوارع.

إن كل عمل تقوم به الدولة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية لن يكون له أي نفع وعديم الجدوى إذا لم يكن هناك من يوجهه، فلهذا أؤكد، وألح، على جميع المغاربة بصفقتنا جميعا نحمل هذا الحمل، ولست وحدي الذي أحمله، فالجموعة المغربية كلها تحمله، ولذلك أطلب منها أن تفهم الواجب عليها، وكذلك ما هي حقوق الدولة.

وكما قلت في السنة الماضية في ختة حصاني بأن 17 مليارا التي سنربحها سوف لا نصرفها في مشاريع غير منتجة.

فإذا لم يتعلم الأطفال فسوف لا أبني بها أية مدرسة سأبني بها سدا يوفر لسقي الأراضي يمكن أن أبني بها مراسي يمكن أن تجهز بها المنطقة الصناعية بطنجة يمكن أن نصلح بها وادي عبدة ودكالة يمكن أن تصلح محل الري ناحية طريفة ومشروع قليلة يمكن أن ننشئ بها عدة مسائل.

إن الخطر الذي يهدد البشرية هو خطر الجوع وليس خطر الحرب النووية ليس خطر المرض ولكنه خطر الجوع.



إن الجوع يهدد جميع دول العالم وإنتاج بعض الدول ينقص يوما عن يوم.
لقد وجدنا هذه السنة من يبيع لنا القمح لأن محصولنا الزراعي كان ناقصا ولكن خوفي أن لا نجد في السنوات المقبلة من يبيع لنا القمح أو الشعير وهذا يفرض علينا أن ننتج أكثر فأكثر.
يلزمنا أن نفهم بأن من يملك أرضا ويهاجر إلى المدينة للتجارة أو لاستغلال طاكسي أن يبيعها ويتركها لمن يستثمرها.

أما أن يظل ماكنّا في الدار البيضاء أو الرباط أو يأخذ مقابلها كراء زهيدا، فتبقى للماشية تعبت فيها، فهذا حرام بالنسبة للمجتمع المغربي لأن هذا المجتمع هو الذي يضمن له أن يرث أولاده تلك الأرض من بعده، لأن ذلك المجتمع عنده إترانه، عنده طقوسه وتقاليده.

ولكن إذا جاع المجتمع، يفقد تقاليده، يفقد توازنه وإذا ذلك تعدم تلك الضمانات وتلك التقاليد؛ إن من مصلحة أولئك الذين يملكون الأرض ولا يقومون بخدمتها وإستغلالها أن لا يحتل توازن المجتمع، وإن أكبر خطر على التوازن هو الجوع.

والعالم اليوم كله جائع وكلكم تعرفون هذا فإذا كنا نخدم في السنة الماضية بجد فيجب أن نضاعف هذه الجدية، ونعمل أكثر وأكثر والدليل على هذا أن هناك سنوات يكثر فيها الجفاف، فإذا أضفنا قلة العمل على قلة المطر على قلة المهندسين، سنكون كما يقول المثل « خسرتنا سعدنا بيدنا ».

والحالة هذه أن المغرب محسود، محسود من إخوانه وأقاربه، لأن ربي والله الحمد أنعم علينا بأرض طيبة، أرض خصبة، فيها فلاح، فيها خضر، فيها فواكه، فيها ماء فيها أنهار، فيها سدود، فيها مناجم، فيها وسائل للبناء والتعمير والسياحة.

فإذا كانت هذه الوسائل التي أعطانا الله لم نستثمرها فلن نكون فقط قد تعرضنا للخطر بل سنكون خسرتنا سعدنا بيدنا.

بكل صراحة هذه نتائج مرضية جدا، ولكن لا نهمي التجربة الناجحة، إذا كانت في شعب غير متشبع بواجبه.

لأنه لا تكون تجربة ناجحة إلا إذا كانت حافزا للجميع حتى يزيد من مجهوداته.
لقد نظمنا وزارة الفلاحة ونحن منكبون على العمل فيها منذ 3 أشهر ويشهد الله أننا نوليها الأسبقية، فسنخلق من وزارة الفلاحة وسيلة للعمل الجدي المثمر التقني العلمي.

لهذا أطلب من جميع الفلاحين أن يتكبوا على العمل وأطلب من جميع المهندسين أن يخدموا أرضهم حتى تنتج أكثر وأطلب من جميع التلاميذ أن يدرسوا السنة كاملة.

وإني أطلب من الجميع أن يخلص كل واحد لعمله وعندئذ فالبلاذ ستكون إذ ذاك في مأمن من خطر الجوع وفي مأمن من الفقر.

ولا تنسوا بأننا قلنا في السنة الماضية بأن المغاربة يزدادون في كل سنة 300 ألف نسمة، فأحصائيات



اليوم تعطينا أننا كل سنة تزداد 450 ألف نسمة.

هناك من هو ضد هذا.

وهناك من يقول انه كلما كثرتنا إلا وكثرت المنافسة.

فإذا ما التجأنا الى طبيب وجدناه متعجرفا وإذا طلبنا مهندسا ادعى أنه يعمل في شركة.

ربما يقول بعض الناس انه إذا كثر النسل فستزدهر البشرية وسيحدث رواج.

وكيف ما كان الحال فإننا نطلب من الله أن يهبنا ما فيه خير الأمة.

فإذا كان تكاثر النسل فيه الخير فإننا من بين الأمم وإذا لم يكن فيه الخير فإنه كيف ما كان الحال فإن المغاربة سيفكرون في يوم ما على ان وسائل الانتاج قلت وأن الأفواه كثرت؛ ولكن هذا المشكل ستدرسه الحكومة في أقرب وقت وشيعرض أمامكم على شاشة التلفزة والاذاعة.

هذه — شعبي العزيز — الكلمة التي أردت أن أقولها لك في آخر السنة التي مرت على مكتب التسويق والتصدير ولكنك شعب تقدر الواقع وتعلم أنه كيف ما كانت الجدية التي تنصف بها لم يكن لنا أن ننجح في تجربتنا هاته لولا أن جماعة الشباب وجماعة من المسؤولين أخذوا على عاتقهم الحمل الثقيل.

فاللهم جميعا باسم المنتجين وباسم 6000 فلاح وباسم 30 ألف فرد من الفلاحين الصغار وباسم جميع العاملين في معامل التصدير وباسم جميع العاملين في الفلاحة وفي المكتب وباسم خزانة الدولة أتوجه إليهم جميعا بالشكر والثناء؛ ولكن وصيتي إليهم وأقول لهم إياهم ثم إياهم أن يسيطر عليهم تفكير الموظفين.

فمن يوم توجههم الى هذا المكتب توجهوا إليه كثناس وطنيين سيشاركون في مظاهرة أو حركة وطنية يساهمون فيها ليل نهار يوزعون منشورات يتصلون بشخصيات يلقون خطباً، لا يعرفون النوم ولا الراحة ولا العطل.

وإنني أطلب منهم الاستمرار في هذا العمل، فإذا كان المكتب سيتخذ بعض القواعد الضرورية للعمل حتى يكون منسجما مع دولة منظمة فيلزم أن يكون هذا المكتب منظما إداريا وقانونيا.

وليس معنى التنظيم أن يدخلوا في الثامنة ويخرجوا في الثانية عشرة ويدخلوا في الثانية ويخرجوا في السادسة.

إنني أطلب منهم أن يخلصوا لعملهم كما خلصوا في السنة الماضية وأن يعملوا بروح وثابة ووطنية مومة ولي اليقين أن هذه الأرقام سترتفع كل سنة، فاللهم جميعا بصفتي مغربيا، بصفتي مستهلكا، بصفتي فلاحا بصفتي ملك المغرب وبصفتي ممثلا للشعب المغربي أوجه لهم الشكر الجزيل والثناء العاطر وأوصيهم إياهم ثم إياهم أن ينسوا قواعد العمل الملزمين بإتباعها من إستقامة وجدية وعدم مراعاة الوقت أو رخصة، فهم أمام شعب وأمام دولة، فيوم يتعب أحدهم تمنح له رخصة ونعوضه بآخر ريثما يرتاح ولكن عندما يأتي الى العمل يعمل ليل نهار.

والحمد لله الذي وهبنا شعبا كهذا يسهل علينا المأمورية ووهبنا شبابا كهذا ينسجم معنا ووهبنا كذلك القوة والصبر. والمثابرة حتى تتغلب على المشاكل التي ذكرتها سابقا وحتى لا تأخذ من عزمنا بل تكون حافزا للعمل.



والله سبحانه وتعالى أسأل أن يديم علينا جميعاً هذه الرابطة المتينة القوية التي تجمع بيننا جميعاً ويديم علينا
نعمة الاسلام ونعمة الايمان بالله ويديم علينا كذلك نعمة القيام بالشكر الواجب علينا حتى يزيدنا الله من فضله،
وإن شكرتم لأزيدنكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ارتحل بالدار البيضاء

الجمعة 16 جمادي الأولى 1386 — 2 شتنبر 1966